S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/148
24 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٠٧٩ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ الذي يطلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الحالة في منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (المشار اليها فيما بعد باسم "المنطقة") التي تخضع لسلطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/PRST/1997/4)، قام المجلس، في جملة أمور، بالإعراب عن موافقته على وجهة نظر مدير الإدارة الانتقالية بأن الحقوق والضمانات الموجزة في رسالة حكومة كرواتيا المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/27، المرفق) لو نفذت بالكامل، فإنها ستشكل أساسا متينا لإجراء انتخابات في نفس وقت القيام بالانتخابات على مستوى كرواتيا بأسرها. وفي أعقاب إجراء مشاورات مع حكومة كرواتيا، قرر مدير الإدارة الانتقالية إجراء انتخابات بالمنطقة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وذلك بالتزامن مع الانتخابات التي ستجرى على صعيد كرواتيا بأكملها. وهذا الموعد يعطي للإدارة الانتقالية فترة أربعة أسابيع اضافية ابتداء من يوم ١٦ آذار/مارس المحدد في رسالة الحكومة الكرواتية وذلك لإكمال الاستعدادات التقنية المتعلقة بإجراء الانتخابات.

٣ - ومع الإعلان عن الانتخابات، دخلت الإدارة الانتقالية مرحلة من أشد المراحل حرجا في ولايتها. والنجاح في هذا الصدد سيتوقف على مدى اتسام القيادة الصربية والسكان الصرب بالحكمة والواقعية وأيضا على استعداد الحكومة الكرواتية للوفاء بجميع المتطلبات التقنية المتعلقة بإجراء انتخابات حرة نزيهة وعلى قدرتها على الاضطلاع بذلك. والنجاح على المدى الطويل سيتوقف على مدى التزام السلطات الكرواتية بمبدأ المصالحة وكفالة تمتع السكان الصرب الذين يعيشون حاليا في المنطقة بحقوق مساوية لحقوق المواطنين الكروات. والإدارة الانتقالية تواجه تحديات في كافة هذه المجالات.

٤ - وفي داخل المنطقة، أبلغت الإدارة الانتقالية عن وجود اختلاف متزايد بين الزعماء الصرب المعتدلين، الذين يرغبون في البقاء بكرواتيا وفي الاستفادة على نحو كامل من الأحكام الواردة في رسالة الحكومة الكرواتية، وبين الآخرين الذي يقومون بإرهاب غالبية المقيمين ومنعها من ممارسة حقوقها. والزعماء الصرب المعتدلون قد أبدوا استعدادهم للمشاركة في الانتخابات في حالة إحراز تقدم بشأن إعادة رسم حدود عدد من دوائر الانتخابات البلدية المحلية، التي كان قد أعيد تحديدها في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ لوضع الصرب في موضع الأقلية بالعديد من البلديات. والتمسوا أيضا توضيحا لاختصاصات وسلطات المؤسسات والمراكز المخصصة للصرب برسالة الحكومة الكرواتية.

٥ - وطوال شهر كانون الثاني/يناير، شارك المتفاوضون الصرب بأدنى حد ممكن في جميع هيئات التفاوض المشتركة، بناء على تعليمات الجمعية الاقليمية. وفي ٥ شباط/فبراير، أيدت الجمعية الإقليمية استئناف المفاوضات السياسية، في أعقاب اجتماعات مكثفة مع مدير الإدارة الانتقالية والقيام بمشاورات في بلغراد. وحثت الجمعية أيضا الصرب على البقاء في المنطقة، وسلمت بضرورة إجراء انتخابات بمجرد الوفاء بكافة الشروط الأساسية، وسعت إلى الحصول على ضمانات بشأن تنفيذ قانون العفو والاضطلاع بالرصد الدولي على المدى الطويل.

٦ - وفي الوقت الذي كان فيه قرار الجمعية الإقليمية باعثا على التشجيع، واصل بعض الزعماء تعبئة طوائف من السكان، وخاصة السكان المشردين، إلى جانب نشر إشاعات كاذبة مؤداها أن الحدود الدولية سوف تغلق. وقد أدى هذا إلى تهيئة جو من القلق والتشكك على الصعيد السياسي. وإلى زيادة أعداد الأسر التي تبارح المنطقة أو ترسل امتعتها إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية زيادة كبيرة (انظر الفقرة ٢٤ أدناه). وفي أوائل شهر شباط/فبراير، بدأت مظاهرات سلمية يومية في فوكوفار وغيرها من المدن، حيث وجه المتظاهرون اتهامات للإدارة الانتقالية بأنها منحازة للحكومة الكرواتية ضد الصرب. ورغم هذا الاضطراب، فقد كانت هناك، بحلول ١٠ شباط/فبراير، ٢١ مكتبا للوثائق من مكاتب الحكومة الكرواتية تقوم بالعمل في كافة أنحاء المنطقة وتصدر ما يصل إلى ٠٠٠ ٨ وثيقة كل أسبوع.

٧ - وفيما بين ٨ و ١٧ شباط/فبراير، واصل مدير الإدارة الانتقالية إجراء مفاوضات مكثفة مع الرئيس توديمان والرئيس ميلوسفتش والزعماء المحليين ورؤساء الكنائس الكرواتية والصربية وغيرهم، وذلك من أجل المطالبة بالتزامهم بالمشاركة في الانتخابات. وأعرب الرئيس ميلوسفتش عن كامل تأييده لعقد انتخابات مبكرة من أجل اتاحة المزيد من الوقت للإدارة الانتقالية لرصد الحالة في المنطقة في فترة ما بعد الانتخابات. وشدد على اهتمامه قبل كل شيء بمنع حدوث تدفق جماعي للاجئين والمشردين من المنطقة، وتعهد بتعجيل المفاوضات الثنائية مع كرواتيا بشأن القضايا التي تهم المنطقة بصفة خاصة. وهذه القضايا تتضمن اقامة صلات اقتصادية، والغاء نظام التأشيرات مع كرواتيا، ورسم الحدود الدولية، وتجريد منطقة الحدود من السلاح بشكل دائم. واستجابت الحكومة الكرواتية على نحو موات لهذه الاقتراحات، ووافقت على الدخول في اجتماعات ثنائية على صعيد وزراء الخارجية.

٨ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اتفقت الإدارة الانتقالية والحكومة الكرواتية على اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تسجيل الناخبين واصدار وثائق كرواتية في المنطقة. ومن دواعي الأسف أن تنفيذ هذه الإجراءات لم يجر على نحو متسق، وإن المواعيد المحددة للإجراءات الجديدة قد انقضت دون القيام بها. ورغم أن الحكومة الكرواتية قد بذلت جهودا كبيرة للقضاء على التأخيرات في اصدار الوثائق، فإن الإدارة الانتقالية قد لاحظت وجود حالات من توقف الطلبات لفترات تزيد عن الشهرين. وأعرب الصرب عن قلقهم لأن الوثائق الصادرة في المنطقة تحمل علامات بعينها، مما يشكك في صلاحيتها وجدواها على المدى الطويل، وخاصة بعد رحيل الإدارة الانتقالية. وجاء بيان من وزارة الخارجية الكرواتية بتاريخ ٦ شباط/فبراير، يقول بأن الحكومة قد أصدرت، حتى ٣ شباط/فبراير ١٩٩٧، ١٤٣ ٥٧ وثيقة لساكني منطقة الدانوب من الكروات، وذلك فيما يتصل بطلبات يبلغ عددها ٣١٠ ٦٨، وأن معدل الإصدار الذي يصل الى ٨٤ في المائة يشكل معدلا بالغ الارتفاع في ضوء افتقار الحكومة في الكثير من الحالات لوثائق التحقق اللازمة من المناطق الخاضعة لإدارة الصرب. وعلى الرغم مما جاء في هذا البيان، فإن الاحصاءات الكرواتية بشأن الوثائق الصادرة ما زالت غير دقيقة، كما أنها لا تفرق بين الوثائق التي صدرت بالفعل والوثائق التي رُفض إصدارها. ومن ثم، فإن الإدارة الانتقالية، لا تستطيع أن تتبين نسبة الناخبين المؤهلين الذين تلقوا الوثائق اللازمة للتصويت. ومن الواضح، مع هذا، أن معظم الذكور في سن التجنيد لم يتمكنوا من الحصول على جوازات سفر كرواتية.

٩ - ومع اقتراب موعد الانتخابات، توجد أهمية كبيرة لحل القضايا الحاسمة المتصلة بمستقبل المشردين في المنطقة، على المدى الطويل. وفي ١٣ شباط/فبراير، كتب مدير الإدارة الانتقالية الى الحكومة الكرواتية مطالبا إياها بالالتزام بالإعمال الفعال لحقوق جميع سكان المنطقة في الحصول على معاملة متساوية من حيث الإسكان وفرص الوصول الى المنح والقروض لإعادة البناء والحصول على تعويض عن الممتلكات. وقدم الى الحكومة بيانا عن "عملية إنهاض وإنعاش الأشخاص المشردين"، وهو بيان سبق وضعه بالاشتراك مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومن شأنه أن يمكن الصرب من العودة الى ديارهم أو من بناء حياة جديدة في كرواتيا. وثمة انتظار للاستجابة لهذه المبادرة.

ثالثا - الجوانب العسكرية

١٠ - ظلت الحالة العسكرية هادئة بصفة عامة، ولكن التوتر قد تزايد في الجزء الجنوبي من المنطقة في أواخر شهر كانون الثاني/يناير. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، قتل أحد أفراد العنصر العسكري بالإدارة الانتقالية عندما قام أحد السكان المحليين بإطلاق النار على مركبات الأمم المتحدة بالقرب من مقر الإدارة الانتقالية في يوكوفار، ومن المعروف عن هذا الشخص أنه يعاني من اضطراب عقلي. ورغم أن هذا يبدو عملا إجراميا منفصلا، فإنه قد تضمن حدوث أول حالة للخسائر في أرواح أفراد الإدارة الانتقالية من جراء عمل عدائي متعمد.

١١ - وواصل جنود الإدارة الانتقالية ومراقبوها العسكريون الاضطلاع بولايتهم، التي تضمنت كفالة الحراسة والأمن لعدد متزايد من المشاريع المدنية، التي تتطلب عمل مسؤولين كرواتيين داخل المنطقة.

وجماعة المشاة الآلية الأوكرانية المسلحة تسليحا خفيفا ووحدة الشرطة البولندية الخاصة (التي وصلت في أواخر عام ١٩٩٦) قد أسهمتا مساهمة قيمة في القدرات الأمنية لدى الإدارة الانتقالية. والعنصر العسكري لهذه الإدارة يشارك على نحو مكثف في الاستعدادات الأمنية المتصلة بالانتخابات.

١٢ - وقد قام برنامج إعادة شراء السلاح بجمع ما يزيد على ٠٠٠ ١٥ قطعة سلاح و ٠٠٠ ٤٣٥ طلقة ذخيرة، وذلك منذ بدايته في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وهذا البرنامج تموله الحكومة الكرواتية ويتولى تنظيمه العنصر العسكري للإدارة الانتقالية. ومع هذا، فإن ثمة اعتقاد بأنه ما زالت توجد لدى الأفراد كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والذخائر.

رابعا - الجوانب المدنية

١٣ - كان التقدم بطيئا فيما يتصل بلجان التنفيذ المشتركة، وهذا يرجع أساسا الى تأخيرات من قبل السلطات الصربية المحلية. وقد أكد مدير الإدارة الانتقالية للصرب أن من الواجب عليهم أن يلتزموا بالموعد النهائي لإعادة دمج المؤسسات العامة في الاقتصاد الكرواتي، وهو ٢٨ شباط/فبراير. وهذا يتطلب تحديد الموظفين الصرب المستعدين للعمل في المؤسسات الكرواتية العامة، وتعيين المراكز الإدارية، وتوثيق أصول وخصوم الشركات ذات الملكية العامة في المنطقة. وفي ١٤ شباط/فبراير، أصدرت الحكومة الكرواتية إقرارا إضافيا يتعلق بالعمالة يتضمن تعهدها بضمان استمرار تشغيل الموظفين الصرب في المؤسسات العامة التي سيعاد دمجها، بما فيها المؤسسات الصحية.

١٤ - وقد تحقق تقدم كبير في مجالات أخرى من مجالات أنشطة الشؤون المدنية. ففي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، شرعت الإدارة الانتقالية في برنامج للزيارات الخاضعة للإشراف، وهذا البرنامج يمكن الأفراد الحاملين لوثائق كرواتية من دخول أو مغادرة المنطقة بغرض الزيارة لفترة تصل الى سبعة أيام. وفي كل اسبوع، يقوم ٥٠٠ ٢ فرد في المتوسط بالاستفادة من هذا البرنامج. وبدأت خدمة حافلات تجارية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر بين أوسيك في كرواتيا وموهاتش في هنغاريا، وذلك عبر بارانيا. وقد استغل هذه الخدمة ما يزيد على ٠٠٠ ٤ فرد.

١٥ - وفي الأسابيع الأخيرة، تلقى ما يقرب من ٢٠٠ ٦ متقاعد سلفا تبلغ ٥٠٠ كونا من الحكومة الكرواتية أثناء برنامج مبدئي مدته ١٠ أيام. وقد قوطع هذا البرنامج من جراء المظاهرات التي اضطلعت بها عناصر متشددة في قريتين من القرى، ولم تدفع المعاشات التقاعدية بأربعة مواقع. وبدأت جولة أخرى من التسديدات في ١٣ شباط/فبراير.

١٦ - وقد سلمت أربع محطات نفطية بالمنطقة الى شركة النفط الكرواتية "INA" من قبل شركة النفط الإقليمية "NIK"، وذلك كجزء من الخطوات الرامية الى مواصلة عملية إعادة الدمج على الصعيد الاقتصادي. وثمة اثنتان من هذه المحطات تعملان الآن. ورغم أن الشركة الكرواتية قد وافقت على تشغيل كافة من

كانوا يعملون لدى الشركة الإقليمية، فإن ٦٩ فقط من الموظفين المعنيين، البالغ عددهم ١٩١، هم الذين يعملون الآن.

١٧ - ورغم الجهود المكثفة المبذولة من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والإدارة الانتقالية، فإنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل فيما يتصل بعودة اللاجئين والمشردين. والسلطات الكرواتية لم تتناول شواغل المشردين الصرب، الذين ما زالوا مترددين ومتشككين بشأن مستقبلهم رغم إعرابهم عن تفضيلهم للبقاء في كرواتيا. والمكتب الكرواتي المعني بالمشردين واللاجئين لم يقم على نحو عادل بمد نطاق خدماته الى الصرب من خلال إنشاء مكاتب في جميع أنحاء المنطقة. وكبار المسؤولين بهذا المكتب أدلوا ببيانات سلبية مفادها أن المشردين الصرب سيتعرضون للنقل الى مراكز جماعية في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧، وأنهم لن يحصلوا على دعم من المكتب لو أنهم عمدوا الى الإدلاء بأصواتهم في المنطقة. وثمة عقبات أخرى تتضمن تلك الشواغل الأمنية المتصلة بالعائدين الصرب بأجزاء أخرى من كرواتيا، والانخفاض الشديد لمعدل إزالة الألغام في القرى التي يزمع أن الصرب سيعودون اليها، ونقص المساكن المناسبة بسبب أضرار الحرب واحتلال المنازل المملوكة للصرب من قبل الكروات البوسنيين. وأدت محدودية احتمال عودة الصرب بأعداد كبيرة في أماكن أخرى من كرواتيا الى جعل عودة الكروات الى ديارهم في المنطقة أكثر صعوبة.

١٨ - ورغم الاقتراحات المتكررة من قبل مدير الإدارة الانتقالية بأن تشكل رابطة واحدة للأشخاص المشردين من الكروات والصرب على السواء من أجل تناول اهتماماتهم المشتركة، فإن الجانب الكرواتي لم يبد استعداده حتى الآن لاتخاذ هذه الخطوة. ومع هذا، فقد أظهر اهتمامه بتكوين فريق تنسيقي مشترك للأشخاص المشردين الكروات والصرب، وذلك بعد الانتخابات.

ألف - الانتخابات

١٩ - مافتئت وحدة الانتخابات جادة بنشاط في تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في المنطقة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وتعتبر لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالانتخابات، على وشك الانتهاء من وضع مدونة قواعد السلوك للمشتركين السياسيين، ومديري الانتخابات ووسائط الإعلام. وتم تنظيم اجتماعات منتظمة مع لجنة الانتخابات الكرواتية لتنسيق واستعراض التقدم المحرز في عمليات الانتخابات والسوقيات. وتم تنظيم دورات إعلامية للزعماء السياسيين من الجاليتين الكرواتية والصربية. بيد أن الأحزاب السياسية التي تمثل مصالح المجتمعات المحلية تستعد حاليا من أجل التسجيل للانتخابات.

٢٠ - وبدأ تسجيل الناخبين من المشردين في المنطقة في ٤ شباط/فبراير. وحتى الآن، لم يسجّل سوى جزء صغير من الذين سجلوا اختيارهم للهيئة المحلية التي يحق لهم التصويت فيها. ولا يزال موظفو إدارة الأمم المتحدة الانتقالية يتولون مراقبة عمليات تسجيل الناخبين. ولا يزال تنفيذ إجراءات التسجيل من جانب المسؤولين الكروات غير متسق، ولا سيما فيما يتعلق بالوثائق التي تثبت بطاقة هوية مقدمي الطلب والعنوان الحالي للتسجيل.

٢١ - ولم تقم الجالية الصربية حتى الآن بتسمية ممثليها في لجان الانتخابات المحلية، التي ستكون مسؤولة عن إجراء الانتخابات في كل بلدية في المنطقة. وقد تأثرت أنشطة التثقيف المدني والمتعلق بالانتخابات تأثرا عكسيا من جراء التأخر في إبرام الاتفاقات المتعلقة بالعملية الانتخابية. وربما حدث هذا بسبب بعض التشويش لدى الجالية بشأن تسجيل الناخبين. وبالنسب الراهنة للتوثيق وتسجيل الناخبين، فإن نسبة هامة من سكان المنطقة ستكون لم تتخذ الخطوات اللازمة لإدراجها في قوائم الناخبين وقت إجراء الانتخابات. وكان التحقق من بيانات قوائم الناخبين أمرا عسيرا وقد لا يكون بالإمكان إجراء فحص كامل لسلامتها. وكانت بيانات التعداد العام للسكان رديئة ولم تقم السلطات الكرواتية بعد بتقديم بعض المعلومات الضرورية الأخرى، بما في ذلك خرائط مفصلة لحدود البلديات ونُسخ استمارات تسجيل الناخبين.

٢٢ - ولا يزال يتعين حل الصعوبات المتصلة بسوقيات الانتخابات التي تتطلب جهدا مصمما من جانب السلطات الكرواتية نظرا لسوء حالة الهياكل الأساسية الموجودة، والاتصالات والمواد في بعض أنحاء المنطقة. وسيكون تصويت المشردين غيابيا سواء داخل المنطقة أو خارجها عملية معقدة لا يزال يتعين الاتفاق على منهجيتها. ولا يزال يتعين إيجاد الموارد الكافية لمراقبة عمل مراكز الاقتراع في حوالي ١٥٠ موقعا داخل المنطقة و٧٨ موقعا خارجها.

باء - قوة الشرطة الانتقالية

٢٣ - واصل أداء قوة الشرطة الانتقالية في التصدي للجريمة في التحسن. بيد أن القوة المكونة أساسا من الصرب لا تزال تتردد في التدخل في حالات المظاهرات الصربية أو الحوادث المماثلة. وقد اتخذت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إجراءات تأديبية ضد كل من الصرب والكروات من أفراد القوة الذين كان أداؤهم المهني غير ملائم. كما أن توزيع وثائق الجنسية الكرواتية على أفراد القوة لا يزال يواجه مقاومة من الصرب. وبالرغم من الترتيبات الخاصة بتوفير تلك الوثائق، فلم يقبل الجنسية الكرواتية وقت إعداد هذا التقرير سوى ٢٠٠ صربي في القوة. ومن الواضح أن بعض أفراد القوة الأحدث سنا يجري ثنيهم عن قبول الجنسية من جانب بعض زملائهم الأكبر سنا. وستترتب على هذا العمل آثار خطيرة على الجالية الصربية إذا ثبت أن من المتعذر ملء حوالي ٧٠٠ وظيفة محلية في قوة الشرطة الكرواتية في المرحلة اللاحقة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ويجري تعديل التكوين العرقي لقوة الشرطة الانتقالية تدريجيا ومن المتوقع أن تضم حوالي ٧٠٠ كرواتي. وفي الجدول الزمني نفسه، سيتم تخفيض العنصر الصربي لتحقيق توازن تقريبي في قوة يبلغ مجموع قوامها ٥٠٠ ١ فرد تقريبا.

جيم - مراقبو الحدود

٢٤ - ظل رحيل الأسر الصربية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأغلب الأعم، خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، محدودا وثابتا بوجه عام. وسجل مراقبو الحدود التابعون للإدارة الانتقالية في الفترة من ١ إلى ٢٠ شباط/فبراير رحيل ٨٣٦ ١ أسرة (حوالي ٣٠٣ ٧ فردا) نقلت أمتعتها وممتلكاتها عبر الحدود إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (وهذه الأرقام إيضاحية وليست

دقيقة، لأن الأسر قامت في حالات كثيرة، بعدة رحلات؛ والعديد منهم هم من السكان القدامى الذين ينقلون ممتلكاتهم المنزلية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إلا أنهم عادوا إلى المنطقة لانتظار نتائج الانتخابات). ويحتج أولئك الذين يغادرون بصورة دائمة بالمشاغل المتعلقة بأمنهم في كرواتيا كسبب رئيسي لقرارهم والخوف من إغلاق الحدود الدولية الوشيك كسبب رئيسي لتوقيت رحيلهم. ولتهدئة مخاوفهم، ما فتئ يُذكَر مرارا أن الإدارة الانتقالية لن تغلق الحدود أمام حرية انتقال الأشخاص.

دال - الشؤون العامة

٢٥ - يتمثل أحد المواضيع ذات الأولوية للشؤون العامة للإدارة الانتقالية في توضيح الحقوق السياسية والعرقية والمدنية التي تم ضمانها لسكان المنطقة. ومن العسير التغلب على الخوف العميق من السلطة الكرواتية وعدم الثقة بها فيما بين السكان الصربيين المحليين. ويؤدي الإزعاج النفسي من الجانب الكرواتي في شكل دعاية يشترك فيها التلفزيون ووسائط الإعلام الأخرى، والمكالمات الهاتفية وبريد الكراهية إلى تقويض الثقة. بيد أن وسائط الإعلام الكرواتية التي تغطي نشاط البعثة، قامت بالحد من تقاريرها وتعليقاتها السلبية في الأسابيع الأخيرة. ولا تزال نشرات الإدارة الانتقالية باللغة المحلية توزع ثلاث مرات شهريا وسيُستخدم تردد جديد للإذاعة لبث برامج للانتخابات على مدى ٢٤ ساعة. وتواصل وصول الإدارة الانتقالية إلى تلفزيون الصرب المحليين والتلفزيون الكرواتي والمقابلات الإذاعية والبرامج الهاتفية.

خامسا - ملاحظات

٢٦ - تعتبر الإدارة الانتقالية أن موعد ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بتعاون الطرفين الكامل، هو موعد واقعي وممكن التحقيق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في المنطقة. فهو يتيح للسكان وقتا كافيا للحصول على الوثائق والتسجيل وتنظيم الأحزاب والحملات السياسية. أما الإطار السياسي للانتخابات، بما في ذلك الحقوق والضمانات الواردة في الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/27، المرفق) من حكومة كرواتيا، فيتيح لسكان المنطقة آفاق المشاركة الكاملة في الحياة السياسية الكرواتية كمواطنين على قدم المساواة. وإن عدم مشاركة الجالية الصربية في الانتخابات والاستفادة من هذه الحقوق والضمانات لن يؤدي إلا إلى الإضرار بمصالح هذه الجالية. ولذلك، فإني أدعو سكان المنطقة إلى النظر بتأنٍ في خياراتهم، واتباع القيادة الرشيدة وتقرير مستقبلهم كمواطنين في جمهورية كرواتيا.

٢٧ - كما يعتمد إجراء الانتخابات على استعداد حكومة كرواتيا للوفاء بجميع الشروط المسبقة، بما في ذلك إصدار الوثائق، وتقديم البيانات وإنجاز الترتيبات التقنية المطلوبة للتصديق في الوقت المناسب، وعلى الرغم من تحقيق تقدم، فإن هناك مشاغل إزاء الحالات الشاذة في إصدار الوثائق وتسجيل الناخبين. بيد أنه إذا تناول الطرفان هذه المسائل بطريقة بناءة، فلا يزال هناك متسع من الوقت للتصدي لهذه الصعوبات، بما في ذلك مسألة الحدود الانتخابية المحلية التي تضع الصرب على ما يبدو في وضع غير مؤات لا يستهان به.

٢٨ - ويراودني القلق إزاء الزيادة الراهنة في عدد الأشخاص الذين يغادرون المنطقة، الأمر الذي قد يشكل تهديدا للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام في هذه المنطقة وفي المنطقة الأوسع على السواء. وسيتقرر نجاح إعادة الإدماج السلمي وإثبات حسن نية الكروات، إلى حد كبير بتدابير بناء الثقة التي تتخذها كرواتيا. ولم تقم حكومة كرواتيا بعد بالتأكيد علنا على الضمانات الشفوية التي قدمتها إلى الإدارة الانتقالية، على النحو المحدد في رسالتي المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ المقدمة إلى مجلس الأمن (S/1997/62). وتتصل هذه الضمانات بالمراقبة الدولية لتنفيذ الالتزامات الواردة في رسالتها المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وبالنظر الإيجابي في طلبات الموافقة على تأجيل الخدمة العسكرية لفترة ثانية. ولم تقم كرواتيا بعد بالاستجابة لتشجيع المجلس على إعادة تأكيد التزاماتها بموجب أحكام الدستور الكرواتي، والقانون الكرواتي والاتفاق الأساسي، بمعاملة جميع سكانها على قدم المساواة بغض النظر عن أصلهم العرقي.

٢٩ - كما يراودني قلق خطير لعدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بمستقبل المشردين وإقرار المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالإسكان والحصول على منح وقروض التعمير والتعويض عن الممتلكات، على النحو الذي يكفله القانون الكرواتي.

٣٠ - وإني أعتقد أنه إذا أقدمت الحكومة الكرواتية، قبل الانتخابات، على إصدار تأكيد علني رسمي للضمانات المذكورة في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ أعلاه، فلربما ساهمت هذه المبادرة، على غرار إقرار العمالة الذي أصدرته، مساهمة كبيرة نحو تطمين محاوريها من الصرب وتهدئة مخاوف الذين يميلون منهم حاليا إلى مغادرة المنطقة.

٣١ - وأنا أرحب بالتزام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا بتحقيق تقدم في علاقاتهما الثنائية فيما يتعلق بتجريد منطقة الحدود من السلاح بصورة دائمة، وترسيم حدودهما المشتركة، وإلغاء نظام التأشيرات وفتح الطرق الموصلة للنقل والتجارة. ومن شأن إحراز تقدم في هذه المجالات أن يساهم مساهمة كبيرة في بناء الثقة وتوسيع نطاق الأمن الإقليمي.

- - - - -